بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: كتاب شرح قطر الندى(٢)

خلاصة الدرس السادس والثلاثون

الصّفة المشبهة

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

السّادِس الصّفة المشبهة

والصّفة المشبهة باسم الفاعِل المُتعدِّي لواحِد، وهِي: الصّفة المصوغة لغير تفضِيل لإفادة الثُّبُوت، ك (حَسَنٍ، و(ظَرِيفٍ)، و(طاهِر)، و(ضامِر)، ولا يتقدمها معمولها، ولا يكون أجنبِيّا، ويرفع على الفاعلية أو الإبدال، وينصب على التّمِيز أو التّشبِيه بالمفعول بِهِ، والثّانِي يتعيّن فِي المعرفة، ويخفض بِالإضافة.

النّوع السّادِس من الأسماء العاملة عمل الفِعل الصّفة المشبهة باسم الفاعِل المُتعدِّي لواحِدٍ. وهِي: الصّفة المصوغة لغير تفضِيل، لإفادة نِسبة الحدث إِلى موصوفها، دون افادة الحُدُوث.

مِثال ذلِك: (حَسَنٌ) فِي قولك: (مَرَرت بِرجُل حسنٌ الوَجهِ) فـ (حَسَن) صفة، لِأن الصّفة ما دلّ على حدث وصاحبه، وهذِه كذلِك، وهِي مصوغة لغير تفضِيل قطعا؛ لِأن الصِّفات الدّالّة على التّفضِيل هِي الدّالّة على مُشاركة وزِيادة ك (افضل) و(أعلم) و(اكثر)، وهذِه ليست كذلِك، وإنّما صيغت لنسبة الحدث إِلى موصوفها، وهُو الحسن، وليست مصوغة لإفادة معنى الحُدُوث؛ واعني بذلك أنّها تفِيد ان الحسن فِي المِثال المذكُور ثابت لوجه الرجل، وليس بحادث متجدد.

وهذا بِخِلاف اسمِي الفاعِل والمفعُول، فإنّهُما يفيدان الحُدُوث والتجدد، ألا ترى أنّك تقول: (مَرَرتُ بِرجُل ضارِبٍ عَمراً)، فتجد (ضارِبًا) مُفِيدا لحدوث الضّرب وتجدده؛ وكذلِك: (مَرَرتُ بِرجُل مضرُوب).

وإنّما سميت هذِه الصّفة مشبَّهة، لِأنّها كان أصلها أنّها لا تنصب، لكونها مأخُوذة من فعل قاصِر، لكونها لم يقصد بها الحُدُوث؛ فهِي مباينة للفِعل، لكنها أشبهت اسم الفاعل، فأعطيت حكمه فِي العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع؛ فتقول: (حَسَنٌ)، و(حَسَنَةٌ)، و(حَسَنان)، و(حسَنتان)، و(حَسنُون)، و(حَسنات) كما تقول فِي اسم الفاعِل: (ضاربٌ)، و(ضارِبةٌ)، و(ضاربانِ)، و(ضاربتانِ)، و(ضارِبُونَ)، و(ضارِباتٌ).

وهذا بِخِلاف اسم التّفضِيل ك (أعلم)، و(أكثر)؛ فإنّهُ لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، أي: فِي غالب أحواله؛ فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعِل.

وقولِي: (المتعدِّى إِلى واحِد) اشارة إِلى أنّها لا تنصب إِلّا اسما واحِدًا.
ولم تُشبَّه باسم المفعُول لِأنّهُ لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعِل؛ ولِأنَّ مرفوعها فاعل كاسم الفاعِل، ومرفوعه نائِب فاعل.

واعلم أن الصّفة المشبهة تخالف اسم الفاعِل في أُمُور:
أحدها: أنّها تارة لا تجرِي على حركات المُضارع وسكناته، وتارة تجرِي.
فالأول: لاتجري: ك (حَسَن)، و(ظرِيف). ألا ترى أنّهُما لا يجاريان (يحسن)، و(يظرف).
والثّانِي: تجري نحو: (طاهِر)، و(ضامِر). ألا ترى أنّهُما يجاريان (يطهر) و(يضمر).
والقسم الأول هُو الغالِب، حتّى أن كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلِك.

ونبهت على أن عدم المجاراة هُو الغالِب بتقديمي مِثال ما لا يجاري، وهذا بِخِلاف اسم الفاعِل؛ فإنّهُ لا يكون إلّا مجاريا للمضارع ك (ضارب) فإنّهُ مجار لـ (يضرب).

فإن قلت: هذا منتقض بـ (داخِل) و(يَدخُلُ)، فإن الضمة لا تقابل الكسرة.
قلت: اعتبر في المجاراة تقابل حركة بحركة، لا حركة بِعينها.
فإن قلت: كيف تصنع بِـ (قائم) و(يقُومُ)، فإن ثانِي (قائِم) ساكن، وثانِي (يقُومُ) متحرك؟
قلت: الحركة في ثانِي (يَقُومُ) منقولة من ثالثه، والأصل: (يقُومُ) ك (يَدخُلُ)؛ فنُقلت الضمة لعِلّة تصريفية.

الثّانِي: أنّها تدل على الثُّبُوت، واسم الفاعِل يدل على الحُدُوث.
الثّالِث: أن اسم الفاعِل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهِي لا تكون للماضي المُنقطع، ولا لما لم يقع، وإنّما تكون للحال الدّائِم، وهذا هُو الأصل في باب الصِّفات.
وهذا الوجه ناشِئ عن الوجه الثّانِي، والأوجه الثّلاثة مستفادة مِمّا ذكرت من الحد، ومن الأمثِلة.

الرّابِع: أن معمولها لا يتقدّم عليها: لا تقول: (زيدٌ وَجهَهُ حَسَنٌ) بِنصب (الوَجهِ)، ويجوز في اسم الفاعِل أن تقول: (زَيدٌ أباهُ ضاربٌ)، وذلِك لضعف الصّفة؛ لكونها فرعا عن فرع؛ فإنّها فرع عن اسم الفاعِل الّذِي هُو فرع عن الفِعل، بِخِلاف اسم الفاعِل فإنّهُ قوي، لكونه فرعا عن أصل وهُو الفِعل.
الخامِس: أن معمولها لا يكون أجنبِيّا، بل سببيّا، ونعني بالسببي واحِدًا من أُمُور ثلاثة:

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:
حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)